مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية
المجلد 6 (2) – 2026: 51– 66

Damascus University Journal of Legal Sciences
Vol 6 (2) -2026: 66–51

قدم العالم عند الفلاسفة دراسة تحليلية نقدية

محمد يوسف[1]، حسان القاري[2]

[1] طالب ماجستير، قسم العقائد والأديان، كلية الشريعة، جامعة دمشق.

[2] أستاذ دكتور، قسم العقائد والأديان، كلية الشريعة، جامعة دمشق.

الملخص:

لاشك بأنَّ جميع الاتجاهات المعاصرة القائلة بقدم العالم ونفي وجود الخالق سبحانه وتعالى، كلُّها تستند إلى ما قررَّه الفلاسفةُ القدماء القائلين بقدم العالم، ولذلك فإنني أحببت من خلال هذا البحث أن أفنِّد أقوال الفلاسفة القدماء واحداً تلو الآخر وأرد عليهم من خلال كتب علمائنا القدماء أمثال الإمام الغزالي وغيره، فعرضت قِدَم العالم عند كلٍّ من أرسطو والفارابي وابن سينا ثم تعرضت لدواعي القول بقدم العالم عند الفلاسفة، كما ذكرت أدلة الفلاسفة على قدم العالم والرد عليها، وذكرت رأي ابن رشد في التوفيق بين الفلاسفة والمتكلمين، والرد على ابن رشد في هذه المسألة، ثم تناولت مسألة كفر الفلاسفة بما ذهبوا إليه من قدم العالم ومناقشتها وتحقيقها.

الكلمات المفتاحية: الفلاسفة، قدم العالم، المتكلمين.

تاريخ الإيداع: 2023/8/27
تاريخ القبول: 2024/5/21

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

ISSN: 2789-7621 (online)
https://journal.damascusuniversity.edu.sy

\The world's antiquity in philosophers' thought. A critical - analytical study

Muhammad yousef, Hassan al-kari

1 Master's student, Department of Beliefs and Religions, Faculty of Sharia, Damascus University**.**

2 Professor, Department of Beliefs and Religions, Faculty of Sharia, Damascus University.

Received: 27/8/2023
Accepted: **21/5/2024**

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under

a CC **BY- NC-SA**

Abstract:

There is no doubt that all contemporary trends of the emergence of the world and denial the existence of almighty Creator ،are based on what the ancient philosophers decided to say.

So I would like through this research to introduce to you the words of ancient philosophers one by one through the books of our ancient scientists such as Iman Al-Ghazali and others So I offered the emergence of the world at each of Aristotle ،Al-Farabi and Ibn Sina ، and mentioned view of Ibn Rushd in between philosophers and speech scholars ،and to replay to Ibn Rushd on this matter.

as the philosophers' evidences reported on the emergence of the world and respond to it ،

then I exposed to the concerns reasons for saying the world is emergence at the philosophers ،and then I dealt with the issue of the philosophers' disbelief with what they went to from the emergence of the world ،and discussing it and achieving it.

Key Words: Philosophers- The World Was Ancient - Speech Scholars.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة والسلام على سيد الأنام سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد: فإن مسألة قدم العالم عند الفلاسفة من المسائل التي ينبغي الوقوف عليها ومناقشتها، لاسيما وأنَّ المذاهب الإلحادية المعاصرة بنت الكثير من أصولها وقواعدها على كلام الفلاسفة القدماء، ولذلك أحببت أن أفرد هذا البحث لمناقشة الفلاسفة في هذه المسألة والنظر هل هم على شيءٍ في كلامهم هذا، وبالتالي فإنَّ من بنى كلامه على أصولهم كان مصيباً في ذلك، أم إنّهم – أي الفلاسفة– كانوا مخطئين في هذه المسألة، وبالتالي فإنَّ المذاهب الحديثة قد أقامت بنيانها على شفا جُرُفٍ هارٍ فانهارت به في نار الضلالات والانحراف عن الدين الحق، وهذا ما سنعرفه خلال مناقشتنا لأقوالهم وأدلتهم خلال بحثنا هذا.

أولاً: أهمية البحث:

لا يخفى على القارئ بأنَّ هذا البحث تنبع أهميته من كونه يحتوي على بيان وتوضيح الأسس والمرتكزات التي قامت عليه مدارس الإلحاد في العصر الحديث، ولذلك فإنَّ نقض هذه الأسس والمرتكزات هو تجفيفٌ لمنابع الإلحاد كلِّه وردٌّ لأفكارهم ومعتقداتهم، وعلى هذا فإنني أحببت أن أُسخر هذا البحث لمناقشة هذه المسألة وأدلتها والرد عليها.

ثانياً: صعوبات البحث:

1– التعقيدات الكلامية والمصطلحات التي استخدمها الفلاسفة في ادعائهم قدم العالم.

2– صعوبة استخلاص قول كل فيلسوف من كتبه؛ لما فيه من التطويل والحشو.

ثالثاً: إشكالية البحث:

احاولت في هذا البحث أن أعطي لمحة مبسطة وواضحة عن مذهب الفلاسفة وأدلتهم في قضية قدم العالم، بحيث يفهمها كلٌّ من المختصين وغيرهم، ثم بعد ذلك نتعرف من خلال مناقشتهم هل العالم قديم كما قالوا أم لا، وهل كفروا بهذه المسألة أم لا؟

رابعاً: جديد البحث:

لا يخفى على كل من قرأ هذا البحث بأنَّ المبحث الثاني منه – وهو دواعي القول بقدم العالم عند الفلاسفة– من المباحث التي كان لي السبق في دراستها دون الدراسات السابقة، فقد تناولت مواضع الوهم والإشكالات التي طرأت على أذهان الفلاسفة حتى قالوا بهذا القول، وكنت قد رددت هذه الإشكالات وناقشتها في محلها من البحث، إلا أنني في هذا المبحث أحببت الإشارة إليها مختصرةً حتى يتكون لدى القارئ الصورة العامة للوهم الذي أدى بهم للقول بقدم العالم.

خامساً: الدراسات السابقة:

1–قدم العالم وتسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة – مع بيان من أخطأ في المسألة من السابقين والمعاصرين، لكاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري، راجعه وقدم له: فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور سفر الحوالي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان الطبعة: الأولى، 2001 م.

وهذه الدراسة كما نرى عرضت لمذهب ابن تيمية في المسألة، أما أنا فآثرت أن أقتصر على مذهب الفلاسفة.

2- قضية تقديم العالم وحدة بين المتكلمين والفلاسفة وموقف ابن رشد منها، تأليف: محمد عبد النبي سيد محمد. وقد أولى الباحث اهتمامه في هذا البحث لكلام ابن رشد وموقفه من المتكلمين والفلاسفة في مسألة قدم العالم، في حين شمل بحثي هذا للمسألة من كافة جوانبها عند المتكلمين والفلاسفة ومحاولة ابن رشد للتوفيق بينهم في هذه المسألة ورد الغزالي عليه.

سادساً: منهجية البحث:

1- المنهج الوصفي التحليلي: حيث إنني عرضت أقوال الفلاسفة وأدلتهم كما أوردوها متوخياً الدقة والأمانة العلمية.

2- **المنهج النقدي:** تجلى هذا المنهج واضحاً من خلال مناقشة أدلة الفلاسفة والرد عليها.

سابعاً: خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة:

في المقدمة ذكرت أهمية البحث وصعوباته وإشكالياته وجديده والمنهج الذي اتبعته في كتابته.

أمَّا المبحث الأول قفد ذكرت فيه مذاهب الفلاسفة في قدم العالم. وأورت فيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول- قِدَم العالم عند أرسطو.

المطلب الثاني – قِدَم العالم عند الفارابي.

المطلب الثالث – قدم العالم عند ابن سينا.

وفي المبحث الثاني ذكرت دواعي القول بقدم العالم عند الفلاسفة.

وأمّا المبحث الثالث فقد ذكرت فيه أدلة الفلاسفة على قدم العالم والرد عليها.

وأمّا المبحث الرابع ذكرت فيه رأي ابن رشد في مسألة قدم العالم وحدوثه. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: محاولة ابن رشد في التوفيق بين الفلاسفة والمتكلمين.

المطلب الثاني: الرد على ابن رشد في هذه المسألة.

وفي المبحث الخامس تناولت مسائل التكفير، وقضية كفر الفلاسفة بما ذهبوا إليه من قدم العالم ومناقشتها وتحقيقها وذكرت فيه مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم الكفر لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: الحديث عن الفلاسفة والتحقيق بمسألة كفرهم بما ذهبوا إليه من قدم العالم.

المبحث الأول: مذاهب الفلاسفة في قدم العالم:

إنّ الذي استقرَّ عليه قول الفلاسفة القدماء والمتأخرين هو القول بقدم العالم من السماوات والأرض وقدم العناصر وهي: النار والماء والهواء والتراب[1]، لكن بالنوع، بمعنى أنَّ نوع جسمية الماء مثلاً: مستمر الوجود أزلاً وأبداً بوجود بعض أشخاصها عقب بعض، وأنه لم يزل موجوداً مع الله سبحانه وتعالى ومعلولاً له غير متأخر عنه بالزمان، وأنَّ تقدم الباري عليه تقدم العلة على المعلول، فهو تقدم رتبة وليس تقدم بالزمان[2]، نعم أطلقوا القول بحدوث ما سوى الله تعالى، لكن

(1) انظر: النبراس، الفرهاري (ص/155).

(2) انظر: تهافت الفلاسفة، الغزالي (ص/88).

بمعنى الاحتياج للغير لا بمعنى سبق العدم عليه[1]، فهم يفسرون حدوث العالم بمعنى آخر غير مناف للأزلية، وهو الاحتياج للغير، وتفصيله: إنهم يقسمون كلاً من القدم والحدوث إلى ذاتي وزماني، فالقدم الذاتي هو عدم الاحتياج للغير، والقدم الزماني هو عدم المسبوقية بالعدم، والحدوث الذاتي هو الاحتياج إلى الغير، والحدوث الزماني هو المسبوقية بالعدم، والعالم عندهم قديم بالزمان حادث بالذات[2].

وإليك تفصيل مذاهبهم في قدم العالم:

المطلب الأول: قِدَم العالم عند أرسطو[3]:

قدّم أرسطو أول نظرية مكتملة في قدم العالم، وتقوم على ثلاثة مفاهيم فلسفية أساسية هي: المادة والحركة والزمان.

1- **المادة:** افترض أرسطو أنّ الكون نشأ عن مادة أولية بسيطة ليست مركبة وليست متعيّنة في شكل ما، وليس لها صورة محددة، ولمّا تحركت هذه المادة اتخذت صوراً متمايزة، ونشأت عنها أصناف الموجودات المختلفة.

2- **الحركة:** اعتقد أرسطو أنّ الحركة تحتاج إلى محرك هو الإله، وهو المحرك الأول للا متحرك فالله علة الحركة ومسبّبها، وهي معلولة له، ويرى أرسطو أن العلة والمعلول يجب أن يكونا متساويين (لا يسبق أحدهما الآخر)، وبما أن وجود الله قديم منذ الأزل، فالحركة قديمة وموجودة منذ الأزل.

3- **الزمان:** الزمان مقرون بوجود الحركة؛ لأنَّ الحركة لا تحدث إلاّ في زمان، والزمان عدد الحركة، ومادامت الحركة قديمة وموجودة منذ الأزل فالزمان قديم وأزلي.

ويبرهن أرسطو على قدم الزمان معتمداً المنطق الصوري والمحاكمة العقلية، فيفترض أنه لو كان الزمان محدثاً وليس قديماً، سيلزم عن ذلك أن يكون قبل الزمان زمن سابق عليه، ولكن (قبل وبعد) تصوران يفترضان وجود الزمان ذاته، فالزمان إذاً قديم لا بداية له.

وينتهي بذلك أرسطو إلى أنّ المادة والحركة والزمان مرتبط بعضها ببعض في الوجود، فلا أحد منها يسبق الآخر؛ لأنه إذا كانت الحركة فلابد من جسم متحرك، ولكي يتحرك الموجود فلابد من زمان يتحرك فيه، ولأن الحركة قديمة، فإن المادة قديمة، والزمان قديم أيضاً [4].

(1) انظر: شرح العقائد النسفية، التفتازاني (ص/23).

(2) انظر: النبراس، الفرهاري (ص/156).

(3) ولد في أسطاجيرا شمال اليونان سنة 384ق.م(انظر موسوعة الفلسفة، د/بدوي(98/1))، ولما بلغ الثامنة عشر من عمره ارتحل والتحق بمدرسة ايسوكراتيس الخطابية لمدة ثلاثة سنوات، ثم التحق بمدرسة أفلاطون ومكث بها عشرين عاماً حتى وفاة معلمها الأكبر أفلاطون(انظر تاريخ الفكر الفلسفي، ابوريان(10/2)، وقد مات سنة:322ق.م إثر مرض أصيب به، انظر موسوعة الفلسفة والفلاسفة، عبد المنعم حفني(122/1).

(4) انظر: أرسطاطاليس، د/ ماجد فخري (ص/56).

المطلب الثاني: قِدَم العالم عند الفارابي[1]:

1- الفارابي أول من قال بقدم العالم من الفلاسفة المسلمين، وذهب إلى أنّ علة وجود العالم هي الله، لكن العالم قديم مع الله وليس مخلوقاً، والله لا يتقدّم على العالم بالزمان؛ لأنّ كليهما أبدي، ولكنّ الله يتقدم على العالم بالرتبة والشرف وسبق العلة على المعلول.

2- من ناحية ثانية، برهن الفارابي بطريقة عقلية أنّ الزمان قديم أيضاً؛ لأنَّه لو كان الله متقدماً على العالم بالزمان، فسيلزم أن يكون قبل العالم زمان كان العالم فيه معدوماً، وكان قبل الزمان زمان آخر، وهكذا إلى ما لانهاية، وهذا (خُلف) أو تناقض لا يقبله العقل، لذلك فالعالم والزمان قديمان مع الله، ولكنهما دونه مرتبة وشرفاً[2].

المطلب الثالث: قدم العالم عند ابن سينا[3]:

عالج ابن سينا مشكلة العالم من خلال نظرية الفيض التي يبيّن فيها علاقة واجب الوجود (الله) بممكن الوجود (العالم)، وخالف أرسطو الذي قرّر قدم العالم بالذات وبالزمان، يقول ابن سينا: إن حصول الممكن هو نتيجة لفعل الواجب، وعليه يكون العالم قد صدر عن الله منذ الأزل، ولا يجوز أن يتأخر العالم عن الله بالزمان، لأنه لو وجد الله ثم وجد العالم بعده لكان بين الموجودين زمان فيه عدم، وستنتج عن هذا مشكلة السبب المرجح الذي أدى إلى الشروع في الخلق بعد الامتناع عنه، وسيعني هذا أنّ الإرادة الإلهية أصابها التغيّر، وهذا مما لا يجوز على الذات الإلهية، وينتهي ابن سينا إذاً إلى أن العالم قديم بالزمان مساوٍ لقدم الله الذي يتقدم على العالم بالذات والشرف والمعلولية[4].

المبحث الثاني: دواعي القول بقدم العالم عند الفلاسفة

ومرد هذا الوهم يرجع إلى ثلاثة أمور:

الأول: وهو أنَّ الفلاسفة لم يتصوروا أنَّه لا زمان قبل خلق العالم، بل يعتبرون الزمان قديماً لا أول لوجوده، وعندها لابد من القول بوجود الحركة التي يتحقق بها الزمان، والحركة تستلزم متحركاً، إذاً فالعالم قديم.

الثاني: وهو أنّ الله يتصف بالخلق أزلاً، وهذه الصفة لا تتحقق إلا بوجود مخلوق، إذاً فهذا المخلوق أزلي.

الثالث: أنّ الإمكان عندهم صفةٌ إضافية وهي ثابتة أزلاً ولابد لها من موجود تقوم به وهو المادة، فالمادة أزلية.

الرابع: أنّ الفلاسفة يقولون أنَّ الله في غاية الكمال، والخلق تغير، والتغير بالنسبة إلى الكامل هو تغير باتجاه النقص وهو محال في حق الله. وسيأتي الرد على كل نقطة من هذه النقاط في محلّها إن شاء الله تعالى.

---

(1) هو ابو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي التركي الحكيم المشهور، أكبر فلاسفة المسلمين، ولم يكن فيهم من بلغ رتبته في فنونه، وانتفع ابن سينا بتصانيفه. له نحو مئة كتاب منها (الفصوص – إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها – آراء أهل المدينة الفاضلة – طإحصاء الإيقاعات)،توفي في سنة تسع وثلاثين وثلاثمئة بدمشق، وصلى عليه سيف الدولة في أربعة من خواصه، وقد ناهز ثمانين سنة، ودفن بظاهر دمشق خارج باب الصغير، رحمه الله تعالى . انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي (المتوفى: 681هـ)، تحقيق: إحسان عباس- دار صادر – بيروت، ج: 5 – ط: 1، 1994(5/153)، وانظر كتاب: الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)- دار العلم للملايين- ط: 15 – أيار / مايو 2002 م،(20/7).

(2) انظر: أهل المدينة الفاضلة، الفارابي (ص/55).

(3) هو أَبُو عَليّ الْحُسَيْن بن عبد الله بن عَليّ بن سينا ولد سنة:375هـ في قرية من ضياع بخارى يقال لها: خرميثنا، له : كتاب المبدأ والمعاد وَكتاب الأرصاد الْكُلية والقانون ومختصر المجسطي وكتاب الشِّفَاء، توفي فِي سنة 428هـ .((انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ) تحقيق: إحسان عباس- دار صادر – بيروت 1900م،(157/2) .))

(4) انظر: الإلهيات، ابن سينا (ص/102)، وانظر: المبدأ والمعاد، ابن سينا (ص/33).

المبحث الثالث: أدلة الفلاسفة على قدم العالم والرد عليها:

الدليل الأول والرد عليه:

قالوا بأنّه لا يمكن صدور حادث عن قديم، وذلك لأن أحوال القديم لا تتبدل، إذاً وجود العالم إما أن يكون ملازماً لوجود الله في الزمان، وإما أن يكون هناك فترة قد تخللت بين وجود الله ووجود العالم وهذا محال؛ لأنَّه بذلك إمَّا أن يكون قد تجدد مرجح لخلق العالم أو لا، فأمَّا على الأول فمن الذي أوجد هذا المرجح؟ ولمَ حدث المرجح الآن ولم يحدث قبل أو بعد؟ ولعل أقرب ما يقال: إنه لم يكن مريداً لخلقه ثم بعد ذلك أراد فتكون قد حدثت فيه الإرادة وهو محال؛ لأنه ليس محلاً للحوادث، وأما على الثاني فيبقى وجود العالم على إمكان الصرف. ومهما كان العالم موجوداً واستحال حدوثه كان قديماً لا محالة [1].

والرد على هذا الدليل من وجهين: الأول: إن العالم حدث بإرادة قديمة اقتضت وجوده في الوقت الذي وجد فيه، وأن الوجود قبله لم يكن مراداً فلم يحدث لذلك[2].

الثاني: إن في العالم حوادثَ ولها أسباب فإن استندت الحوادث إلى الحوادث لا إلى نهاية فذلك محال، ولو كان ذلك ممكناً لاستغنيتم عن إثبات الصانع سبحانه وتعالى، وإن كان للحوادث طرف ينتهي إليها سلسلتها فذلك الطرف هو القديم، فلابد إذن على أصلكم من تجويز صدور الحادث عن القديم[3].

الدليل الثاني والرد عليه:

إنّ القائلَ بأنّ العالم متأخر عن الله وأنّ الله متقدم عليه، إما أنْ يريد أنّه **تقدم بالذات** كتقدم الواحد على الاثنين، وكتقدم حركة اليد على حركة الخاتم، فإنْ أُريد ذلك لزم أن يكونا إما قديمين أو حادثين واستحال أن يكون أحدهما قديماً والآخر حادثاً، وإن أُريد بأن الباري **متقدم على العالم بالزمان** لا بالذات، فإذن قبل وجود العالمِ والزمانِ زمانٌ كان فيه العالم معدوماً، وكان الله سابقاً بمدة مديدة لها طرف من جهة الآخر ولا طرف لها من جهة الأول، فإذن قبل الزمان زمان لا نهاية له وهو متناقض، وإذن يستحيل القول بحدوث الزمان، وإذا وجب قدم الزمان وهو عبارة عن قدم الحركة، وجب قدم الحركة، ووجب قدم المتحرك الذي يدوم الزمان بدوام حركته.

الرد على هذا الدليل:

إنّ الزمان حادث ومخلوق ولم يكن قبله زمانٌ أصلاً، ومعنى قولنا: إنّ الله متقدم على العالم والزمان، أي أنّه سبحانه كان ولا عالم، ثم كان ومعه عالم [4].

الدليل الثالث والرد عليه:

كل حادث فالمادة التي فيه تسبقه، إذ لا يستغني الحادث عن مادة، فلا تكون المادة حادثة، وإنما الحادث الصور والأعراض والكيفيات الطارئة على المواد، وبيانه: أن الحادث ممكن الوجود وإمكان الوجود حاصل له قبل وجوده، وإمكان الوجود وصف إضافي لا قوام له بنفسه، فلا بد له من محل يضاف إليه ولا محل إلا المادة، فيضاف إليها، فلم تكن المادة الأولى حادثة بحال.

---

(1) انظر: التهافت، الغزالي (ص/90).
(2) انظر: التهافت، الغزالي (ص/96).
(3) انظر: التهافت، الغزالي (ص/107).
(4) انظر: التهافت، الغزالي (ص/110).

الرد على هذا الدليل:

إن الإمكان الذي ذكره الفلاسفة من الأحكام العقلية، فلا يحتاج إلى موجود حتى يجعل وصفاً له، وذلك لأن الإمكان لو استدعى شيئاً موجوداً يضاف إليه، لاستدعى الامتناع أيضاً شيئاً موجوداً يقال عنه إنه امتناعه، فكلاهما من الأحكام العقلية، وليس للممتنع في ذاته وجود، ولا مادة يطرأ عليها المحال حتى يضاف الامتناع إلى المادة فكذلك الإمكان.[1]

والثابت عندنا أنَّ العالم حادث بالذات بمعنى الاحتياج للغير، وحادث بالزمان بمعنى أنه سبق بالعدم والأدلة على ذلك كثيرة نورد بعضاً منها:

الدليل الأول: أن الأجسام لا تخلو عن الحركة والسكون، وكلاهما حادث وليس بمنتقل –إذ الأعراض لا تنتقل بل تتجدد[2]– فتكون الأجسام حادثة.[3]

فإن قيل: فلِمَ لا يكون الجسم قديماً مع كونه محلاً للحوادث؟ قلنا: بأن الأجسام لو كانت قديمة مع ملازمتها للحوادث، لثبت لدينا حوادث لا أول لها، وهو محال[4]؛ لأنَّ ذلك يستلزم التسلسل، وهو محال لوجوهٍ عديدة:

الأول: لو ثبت ذلك لزم منه انتهاء ما لا نهاية له، ووجه الفساد فيه ظاهر [5].

ونزيد المسالة تفصيلاً فنقول: إن وصولنا إلى الحركة التي وصلنا إليها لا بد وأنَّه كان بعد انقضاء عدد متناهٍ من الحركات الحادثة، وإلا لو أننا قلنا بأننا وصلنا إلى هذه الحركة بعد انقضاء عدد غير متناهٍ من الحركات لكان هذا الكلام بمنتهى السذاجة والخلط الذي يأبى العقل السليم أن يسلّم به[6].

الثاني: لو كانت هذه الحركات لا متناهية فهي: إما شفع، وإما وتر، وإما شفع ووتر معاً، وإما لا شفع ولا وتر، وكلّ هذا محال، إذ يستحيل عدد لا شفع ولا وتر، أو شفع ووتر، وباطل أن يكون شفعاً، لأن الشفع إنما لا يكون وتراً لأنه يعوزه واحد فكيف أعوز الذي لا يتناهى واحدٌ؟! ومحال أيضاً أن يكون وتراً لما سبق بيانه، وبذلك يتبين لنا استحالة هذه الأقسام الأربعة – وهذا في حق من يدعي أنها غير متناهية، وإلا فهي عند أهل الحق في آنٍ معين إما أن تكون شفعاً أو وتراً – وما أفضى إلى المحال–وهو افتراض حركات لا نهاية لها–فهو محال[7].

الثالث: كل حركة وسكون بمفردها متناهية بالمشاهدة، فلو افترضنا حركة وسكون متعاقبة لا نهاية لها، لاستلزم ذلك أن يتألف اللامتناهي من المتناهي وهو ظاهر المحال[8].

---

(1) انظر: التهافت، الغزالي (ص/120).

(2) الانتقال مصطلح يختص بالجواهر حيث يتصور العقل أن ينتقل الجوهر من حيّز إلى آخر، أما العرض فلا ينطبق عليه هذا المصطلح، ولذلك فهو متجدد حادث، ويُنظر تفصيل هذه المسألة في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص/95–96).

(3) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي (ص/93)، وانظر: المختصر في أصول الدين للقاضي عبدالجبار(ص/322) وما بعدها، وانظر: الجواهر البهية، شمس الدين الأفغاني (ص/176)، وانظر: النكت والفوائد، البقاعي (ص/245)، وانظر: شرح العقيدة الكبرى، (ص/353)، وانظر شرح العقيدة الوسطى، السنوسي (ص/205–206). وانظر: شرح المقاصد، التفتازاني (109/3).

(4) انظر: شرح العقيدة الوسطى، السنوسي المالكي (ص/212).

(5) انظر: شرح العقيدة الكبرى، السنوسي (ص/226).

(6) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي (ص/98).

(7) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي (ص/99).

(8) انظر: موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين، مصطفى صبري (190/2).

المبحث الرابع: رأي ابن رشد في مسألة قدم العالم وحدوثه والرد عليه:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: محاولة ابن رشد التوفيق بين الفلاسفة والمتكلمين.

رأى ابن رشد[1] أنه لا يوجد في الآيات القرآنية ما ينصّ على أنّ الله خلق العالم من عدم محض، حيث تشير بعض الآيات إلى موجود سابق على خلق العالم، لذلك اعتقد ابن رشد بوجود مادة أولية قديمة خُلِق منها العالم، والله هو خالق العالم وصانعه، وحاول أن يعيد الخلاف بين الفلاسفة والأشعرية في قضية قِدَم العالم أو حدوثه إلى الاختلاف في اللفظ والتسمية، حيث رأى أنّ كل الفلاسفة متفقون على أنّ الله قديم لم يسبقه شيء ولم يتقدمه زمن، وأنه موجِد الكل وحافظه. والفلاسفة متفقون أيضاً على حدوث الأجسام التي ندركها بالحواس، وأنها معلولة لغيرها ومسبوقة بزمن. أما الخلاف بين الفلاسفة والأشعرية فيقع على ما يتوسط بين الله والموجودات، أي: العالم بكليّته أو الكون بأسره، فذهب بعضهم إلى أنه قديم مع الله الذي أوجده، ورأى آخرون أنَّه حادث؛ لأنه شبيه بالأجسام المحدثة وقائم بها؛ لذلك انتهى ابن رشد إلى أن الكون ليس قديماً بالمعنى الدقيق؛ لأنّ له خالقاً، وليس محدثاً بالمعنى الدقيق؛ لأنه ليس ثمة زمان متقدم عليه. فالعالم قديم في مادته محدث في صورته، يقول ابن رشد في فصل المقال: (إن ظاهر الشرع إذا تُصُفِّح ظهر من الآيات في الإنباء عن إيجاد العالم أن صورته محدثة بالحقيقة وأن نفس الوجود والزمان مستمر من الطرفين، أعني غير منقطع وذلك أن قوله تعالى: ﴿وهو الّذي خلق السماواتِ والأرضَ في ستةِ أيامٍ وكان عرشُهُ على الماءِ﴾ {هود: 7} يقتضي وجوداً قبل هذا الوجود وهو العرش والماء، وزماناً قبل هذا الزمان أعني المقترن بصورة هذا الوجود الذي هو عدد حركة الفلك) [2].

ويعتبر ابن رشد أن الخلاف في هذه المسألة لفظي لأن في الوجود طرفين وواسطة ولقد اتفق الجميع على الطرفين وهما:

1- أن هناك واحد بالعدد قديم وهو الله سبحانه وتعالى.

2- هناك على الطرف الآخر كائنات اتفق الجميع على حدوثها.

ولكن اختلفوا في هذا العالم بجملته قديم هو أم حادث؟ فيقول ابن رشد: إنه في الحقيقة ليس محدثاً حقيقياً لأنه ليس من طبيعته أن تفنى مادته، ولا قديماً حقيقياً لأن القديم الحقيقي ليس له علة والعالم له علة.

وإنما ذهب ابن رشد إلى هذا القول لأمرين هما:

1- أنّ الله لم يزل خالقاً وهذه الصفة لا تتحقق دون وجود الخلق.

2- أنّ مادة العالم باقية لا تفنى وهذا دليل قدم العالم.

---

(1) هو أبو الوليد، محمد بن أبي القاسم بن رشد القرطبي. ولد في قرطبة سنة 529هـ . فيلسوف الوقت، له كتاب "تهافت التهافت"، وكتاب "منهاج الأدلة" أصول، وكتاب "فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، توفي في مراكش سنة 595هـ. انظر: سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت : 748هـ)، دار الحديث- القاهرة، ط: 1427هـ-2006م.(427/15) - وانظر كتاب الأعلام لخير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15- 2002 م-(318/5).

(2) فصل المقال، ابن رشد (ص/48).

المطلب الثاني: الرد على ابن رشد في هذه المسألة:

والجواب عن الشبهة الأولى: أنّ الله متصف بالخالقية قبل وجود الخلق، وهو متصف بجميع صفات الكمال أزلاً وأبداً، ولا يجوز أن يعتقد بأن الله تجددت له صفة بعد أن لم تكن، لأن صفاتِ الله صفاتُ كمال وفقدها نقصٌ وهو محال في حقه سبحانه وتعالى.

والجواب عن الشبهة الثانية من وجهين:

الأول: أنه لا تلازم بين البقاء والأزلية، فلا يلزم من عدم فنائها أنها قديمة أزلية.

الثاني: أنّ بقاء ما يبقى من المخلوقات ليس بقاءً ذاتياً وإنما بإبقاء الله إياه، بمعنى أنه يتصور العقل فناءه دون أن يؤدي إلى محال، وذلك كالجنة والنار وغيرها، أما البقاء الذاتي فهو لله وحده ولا يشاركه فيه أحد [1].

المبحث الخامس: هل كفر الفلاسفة بهذا القول؟؟

إنّ قضيّة التكفير من القضايا الخطيرة جداً، لاسيما في زماننا هذا الذي أصبح فيه إطلاق التكفير على لسان أنصاف المتعلمين أمراً شائعاً وظاهرة مستبينة، فأطلقوا التكفير على الفرق والمذاهب والأشخاص انتصاراً للأهواء والنزوات، لا على قواعد وأسس مستنبطة من الكتاب والسنة وما اتفق عليه العلماء، وقد حذر الله سبحانه وتعالى ونبيه صلى الله عليه وسلم من ذلك في آيات وأحاديث عدّة، من ذلك قوله تعالى: ﴿يا أيُّها الّذين آمنوا إذا ضربتُم في سبيلِ اللهِ فتبيَّنوا ولا تقولوا لِمَن ألقى إليكُمُ السلامَ لستَ مؤمناً﴾ [النساء: ٩٤]

وقوله عليه الصلاة والسلام: ((إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما))[2]. ويروي أبو ذر رضي الله عنه عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: ((لا يرمي رجل رجلاً بالفسوق، ولا يرميه بالكفر، إلا ارتدت عليه، إن لم يكن صاحبه كذلك))[3]. وقوله عليه الصلاة والسلام: ((ومن قذف مؤمناً بكفر فهو كقتله))[4].

المطلب الأول: مفهوم الكفر لغة واصطلاحاً.

والكفر في اللغة بمعنى الستر والتغطية، يقال للمزارع: " كافراً "؛ لأنه يغطي البذر بالتراب، ومنه سمي الكفر الذي هو ضد الإيمان " كفراً "؛ لأن في كفره تغطيةً للحق بجحد أو غيره، وقيل: سمي الكافر "كافراً " لأنه قد غطى قلبه بالكفر[5].

وقد عرف أهل الاصطلاح الكفر والردة بمعان تدور حول جحود العبد، أو تكذيبه لأصول الإسلام، أو ارتكابه لما هو ناقض من نواقض الإيمان والإسلام. حيث يقول الإمام الغزالي إن الكفر: "هو تكذيب الرسول عليه الصلاة والسلام، في شيء مما جاء به"[6]. ويقول السبكي: "التكفير حكم شرعي، سببه جحد الربوبية والرسالة، أو قول أو فعل حكم الشارع بأنه كفر، وإن لم يكن جحداً"[7].

---

(1) انظر العقل والنقل عند ابن رشد، الجامي (ص/32).

(2) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب: من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال (26/8) (6103)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر (79/1) (60).

(3) رواه البخاري، كتاب الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن (15/8) برقم: (6045).

(4) رواه البخاري، كتاب الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن (15/8) برقم: (6047).

(5) انظر: لسان العرب (5/ 146 – 147)، مادة: كفر، والمفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (714). مادة: كفر.

(6) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، الغزالي (ص/128).

(7) فتاوى السبكي، السبكي (2/ 586).

المطلب الثاني: الحديث عن الفلاسفة والتحقيق بمسألة كفرهم بما ذهبوا إليه من قدم العالم.

إذا ما سبرنا أغوار هذا الكلام نجد بأنَّه مخالف للصريح والقطعي من القرآن والسنة الصحيحة من أنَّ العالم محدثٌ، كما أنّه نفيٌ للإرادة التي هي من أخص صفاتِ الله سبحانه وتعالى، وقد دلّ على حدوث العالم وصفة الإرادة كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، منها قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي يرويه الإمام البخاري: ((كان الله ولم يكن شيء غيره))[1]، وقد روى الإمام البخاري هذا الحديث في باب: ما جاء في قوله تعالى: ﴿وهو ٱلذي يَبدأ الخلقَ ثمَّ يُعيدُه وهو أهونُ عليهِ﴾ وهذه الآية تحمل دلالة صريحة وقطعية على بدء الخلق الذي سبقه العدم، فالعالم إذاً حادث بنص هذه الآية، لا سيما أنَّ الإمام البخاري أورد هذا الحديث مفسراً به هذه الآية، ومنها قوله تعالى: ﴿أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده إن ذلك على الله يسير﴾ [العنكبوت: 19]، ومنها قوله تعالى في صفة الإرادة: ﴿ولو شاءَ اللهُ ما اقْتتلُوا ولكنَّ اللهَ يفعلُ ما يريدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله تعالى: ﴿فعَّالٌ لِما يريدُ﴾ [البروج: ١٦] وغيرها من الآيات الكثيرة التي تدل على حدوث العالم وصفة الإرادة لله سبحانه وتعالى.

وبعد هذا الكلام فإننا نقول: لقد ثبت بصريح الكتاب والسنة الصحيحة بأنَّ العالم كان بعد أن لم يكن، بمعنى أنَّه سبقه العدم، وقد ثبت أيضاً من خلال الآيات التي أوردناها اتصاف الباري سبحانه وتعالى بأنّه مريد مختار، وإذاً فإنَّ قول الفلاسفة – بأن العالم قديم، وأنّ الله سبحانه وتعالى متقدم على العالم تقدم العلة على المعلول، بمعنى أنه لا اختيار له في إيجاد العالم– هو قولٌ باطل ومخالفٌ للقطعي والصريح من الكتاب والسنة من أنّ الله مريد، وأنّ العالم حادث، ومخالف القطعي من هذه النصوص كافرٌ كما نصَّ على ذلك الأئمة([2])، والحقيقة إنّ الإمام الغزالي وغيره من علماء المسلمين قد كفّروا الفلاسفة في ثلاثِ مسائل، منها: قولهم بأنَّ العالم قديم، وأنّ الله سبحانه وتعالى متقدم على العالم تقدّم العلة على المعلول، فلم يكن هذا العالم مسبوقاً بعدم محض[3]، وقد نقل تكفيرهم الإمام الزركشي في كتابه تشنيف المسامع بجمع الجوامع. فقال: (وهذا العالم بجملته محدث، كان عدماً فصار موجوداً وعليه إجماع أهل الملل ولم يخالف إلا الفلاسفة، فقالوا: إنه قديم بمادته وصورته، وكل هذه الأقوال باطلة، وقد ضللهم المسلمون في ذلك وكفروهم، وقالوا: من زعم أنه قديم فقد أخرجه عن كونَّه مخلوقاً لله تعالى)[4].

وأمَّا قولهم بأنّ للعالم صانعاً، وأنّ الله تعالى هو صانع العالم وفاعله، فهذا تلبيسٌ على أصلهم، وهو كلامٌ لا اعتبار له لطالما أنَّهم يصرون على أنَّ العالم قديم، وهذا يدلّ على أنّهم يعيشون في حالة من الفوضى والعشوائية في التفكير، كما أنّه لا يُتصور على أصلِهم أن يكون العالمُ من صنع الله تعالى، فالصانع لهذا العالم لابد أن يكون مريداً عالماً بما يريده، والله

(1)رواه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: {وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه} (105/4) برقم: (3191).

(2)انظر: إكفار الملحدين في ضروريات الدّين، تأليف: محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (ت: 1353هـ)، المجلس العلمي – باكستان، ط3– 1424 هـ – 2004 م، (ص/72)، والفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، تأليف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء – اليمن، (5750/11).

(3) انظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، تأليف: الإمام بدرالدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، تحقيق: سيد عبدالعزيز، عبدالله ربيع، مكتبة قرطبة، القاهرة، (635/4)، والاقتصاد في الاعتقاد، ص304. والكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: 1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، (ص/765).

(4) انظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع (بتصرف) (633/4).

عندهم ليس مريداً، بل لا صفة له أصلاً، وما يصدر عنه يلزم منه لزوماً ضرورياً[1]، أضف إلى هذا أنّه لا يوجد في عامة كتب الكلام القول بقدم العالم إلا عمن ينكر الصانع، وينبغي علينا ايضاً أن نعرف بأن قول الفلاسفة: العالم قديم عن علة موجبة بالذات قديمة، إنما أرادوا به إزالة ما كان يظهر من شناعة قولهم من إنكار صانع العالم، وصاروا أيضاً يطلقون ألفاظ المسلمين من أنَّه مصنوع ومحدث ونحو ذلك، ولكن مرادهم أنَّه معلول قديم أزلي لا يريدون بذلك أن الله أحدث شيئاً بعد أن لم يكن، وإذا قالوا: إن الله خالق كل شيء فهذا معناه عندهم[2]. والله تعالى أعلم.

الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1- لدى التعمق بدراسة هذا البحث وغيره من الأبحاث التي تتعلق بهذه المسألة، نجد بأنّ علماء المسلمين أمثال الغزالي وغيره قد كفروا الفلاسفة فعلاً في مسألة قدم العالم، ولم أجد من العلماء من تساهل معهم في هذه المسألة.

2- إنَّ الإمام الغزالي هو من أبرز من رد على الفلاسفة في قولهم هذا، وقد أفرد كتاباً مستقلاً للرد على الفلاسفة في أقوالهم التي ضلّوا بها سمّاه: (تهافت الفلاسفة)، وكان معتمدنا في الرد عليهم.

3- عندما أثبتنا حدوث العالم، نكون قد مزقنا أوهام المذاهب الإلحادية الحديثة التي اتخذت من قول الفلاسفة وأدلتهم أساساً لإنكار الصانع سبحانه وتعالى.

ثانياً: التوصيات:

1- في مسائل علم الكلام لابد من الاستدلال بكل من العقل والنقل، وهذا ما اعتمدناه في بحثنا هذا.

2- لابد قبل الحكم بكفر طائفة أو شخصٍ ما أن نعرف المكفرات وضوابط التكفير، ثم الحكم عليه بناءً على تلك الضوابط، وهذا ما سلكته في هذا البحث، أما أن نجعل الكفر وساماً نطلقه على كل من خالف مذهبنا ورأينا دون الاحتكام إلى ضوابط التكفير، فهذا مما نهينا عنه شرعاً.

3- أوصي الباحثين بدراسة بقية المسائل التي كفر بها الفلاسفة ومناقشتها كالقول بنفي حشر الأجسام وعدم علم الله سبحانه وتعالى بالجزئيات وغيرها، وبنفس الأسلوب الذي اتبعته من الوضوح والبيان، حتى يسهل الاطلاع عليه من قبل العامة والخاصة على حدٍ سواء.

4- عند مناقشة فرقة من الفرق أو مذهب من المذاهب الكلامية فلابد من مجابهته بنفس السلاح الذي حارب به، عندها من الممكن أن تقنعه أو على الأقل أن تقنع القارئ بما تقول، أما الرد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية فقط فلن يجدي نفعاً أمام من وضع نفسه في سجن المدلولات العقلية وحدها.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

(1) انظر: تهافت الفلاسفة، ص134.

(2) انظر: مجموع الفتاوى، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: 728هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م، (540/5).

المراجع:

1. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت: 728هـ)، مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م.
2. ابن خلكان، أحمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، دار صادر – بيروت.
3. ابن رشد، محمد بن أحمد (1969م) فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، دار المعارف– القاهرة–ط2.
4. ابن سينا، أبي علي الحسين، المبدأ والمعاد–1343هـ، مؤسسة مطالعات إسلامي، طهران. الإلهيات.
5. الأفغاني، شمس الدين، الجواهر البهية على شرح العقائد النسفية الجامعة الحسينية براندير– الهند – ط2، 1978م.
6. البقاعي، إبراهيم بن عمر، النكت والفوائد على شرح العقائد، المكتبة العصرية ـ بيروت لبنان ـ ط1 ـ 2012م.
7. تقي الدين السبكي، علي بن عبد الكافي، فتاوى السبكي، دار المعارف.
8. التفتازاني، سعدالدين، شرح العقائد النسفية، مكتبة الكليات الأزهرية، ط1. (1998م) شرح المقاصد، عالم الكتب–بيروت – ط2، 1987م.
9. الجامي، محمد أمان بن علي، العقل والنقل عند ابن رشد، ط3، 1404هـ.
10. الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، دار الحديث– القاهرة (1427هـ–2006م).
11. الزركشي، بدرالدين محمد بن بهادر بن عبدالله، تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، تحقيق: سيد عبدالعزيز، عبدالله ربيع، مكتبة قرطبة، القاهرة، ط1، 1418 هـ – 1998 م.
12. الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين– ط: –15، 2002م.
13. السنوسي، محمد بن يوسف، شرح العقيدة الكبرى، دار التقوى – دمشق. شرح العقيدة الوسطى، دار التقوى– دمشق.
14. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (ت: 1250هـ)، الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء – اليمن.
15. صبري، مصطفى، موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين –دار إحياء التراث العربي –بيروت ط2، 1981م.
16. الغزالي: محمد بن محمد (ت:405هـ). تهافت الفلاسفة، دار المعارف بمصر، 1966م– ط4. الاقتصاد في الاعتقاد– دار المنهاج– فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة.
17. الفارابي، محمد بن محمد، كتاب أهل المدينة الفاضلة، دار المشرق بيروت–لبنان– ط2، 1986م.
18. فخري، ماجد، أرسطاطاليس، دار المشرق بيروت، ط4– ابن رشد، محمد بن أحمد، فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، دار المعارف– القاهرة–ط2، 1969م.

19. الفرهاري، أبو عبدالرحمن عبدالعزيز، النبراس شرح شرح العقائد النسفية، مكتبة ياسين- اسطنبول- ط1، 2012م.
20. القاضي عبد الجبار، أبو الحسن بن أحمد، المختصر في اصول الدين.
21. القريمي الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني أبو البقاء الحنفي (ت: 1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
22. الكشميري الهندي، محمد أنور شاه بن معظم شاه (ت: 1353هـ)، إكفار الملحدين في ضروريات الدِّين، تأليف: المجلس العلمي – باكستان، ط3- 1424 هـ - 2004 م.
23. النسفي، أبو المعين ميمون بن محمد، تبصرة الأدلة في أُصول الدين، نشريات رئاسة الشؤون الدينية للجمهورية التركية.